EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر فبراير 2024

EOJM

www.eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر فبراير ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

مريانا سامي

تدقيق لُغَوي/

مارسيل نظمي

إخراج فني/

سمر صبري

المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم؛ وهو ما يبدو متوقعًا كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة، لكن ما يتبعها من مخاطر ومضايقات هي أمور مرفوضة بالقدر ذاته.

تصدر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي/ة، فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وتخصص الضحية، وجهة عمل ممارس الانتهاك، والتخصص.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

على المستوى المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

انتهاكات شهر فبراير وخرائط توزيعها:

شهد شهر فبراير 2024 وقوع 10 انتهاكات بحق صحفيين وصحفيات، هذه الانتهاكات وفق تصنيفها من حيث جنس الشخص الواقع عليه الانتهاك، جاءت كالتالي:

- 8 انتهاكات بحق صحفيين، 2 انتهاك بحق صحفيات

أما من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات، فقد شهدت محافظتي القاهرة والجيزة وقوع 8 انتهاكات، بواقع 4 انتهاكات لكل منهما، بعدهما تأتي محافظة الشرقية التي شهدت وقوع 2 انتهاك.

ومن حيث زاوية تخصص الضحية، فقد وقع عدد 2 انتهاك بحق كل فئة من هذه الفئات (محرر - مراسل - مصور)، في حين وقع انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات (مونتير - كاتب - مترجم - اختصاصي SEO). أما من حيث طبيعة أو نوع الانتهاك ذاته، فقد شهد شهر فبراير 2024 وقوع 3 انتهاكات "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، كما شهد وقوع 3 انتهاكات "منع التغطية الإعلامية"، كذلك شهد وقوع 2 انتهاك "فصل تعسفي"، وفي الأخير شهد وقوع انتهاك وحيد اعتداء جسدي على صحفي، كذلك شهد انتهاك وحيد حجب حقوق مالية.

وفيمَا يتعلق بأكثر الجهات ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين/ات، نجد أن المؤسسات الصحفية نفسها كانت الأكثر إيقاعًا للانتهاكات بحق صحفييها، بواقع 3 انتهاكات ارتكبتها إدارات مؤسسات صحفية، منها 2 حالة فصل تعسفي، وحالة حجب حقوق مالية لصحفي.

يأتي بعدها من حيث الترتيب (جهات أمنية - جهات قضائية - أمن مدني وحراسات خاصة) بواقع 2 انتهاك لكل فئة. في ذيل الترتيب يأتي المدنيين، ممن ليس لهم صفة وظيفية، بواقع انتهاك وحيد ارتكبته هذه الفئة.

بقي أن نشير إلى "نوع التوثيق" الذي استند إليه فريق المرصد المصري في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، من هذه الزاوية فقد وثق المرصد 10 حالات انتهاك، بصورة مباشرة.

نذكر بأن هناك طريقتين لتوثيق وقائع الانتهاك التي يرصدها باحثو المرصد؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر؛ حيث يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات هي جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها.

أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات والتوصيات.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الصحفية والإعلامية:

- منع صحفية من التغطية

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 25 فبراير 2024، عبر التواصل المباشر، واقعة منع صحفية -**رفضت ذكر اسمها**- من الدخول لحضور فعّالية نظّمتها إحدى السفارات بفندق ريتز كارلتون بالقاهرة، بالرغم من حصول الصحفية على دعوة للحضور والتغطية.

في شهادتها للمرصد، قالت الصحفية، وهي مساعدة رئيس تحرير جريدة قومية، إنها توجّهت خلال الأسبوع الماضي، لتغطية فعّالية نظّمتها سِفارة دولة عربية بفندق ريتز كارلتون، بناءً على دعوة وُجّهت لها بالحضور، إلا أن أمن الفندق منعها من الدخول بحجة أنها تحمل كاميرا.

وأضافت أن الأمن طلب منها التوجّه إلى باب آخر خاص بالموظفين، يمكن أن تدخل منه، مع احتفاظها بالكاميرا التي تحملها، لكنها اقترحت الدخول من الباب المُخصص للمدعوين مع ترك الكاميرا لدى الأمن حتى تعود وتستعيد الكاميرا، إلا أن الأمن الخاص بالفندق رفض ذلك.

أكدت الصحفية أنها توجّهت نحو الباب الذي أشار إليه الأمن لحرصها على حضور الفاعلية وممارسة عملها، لكنها فوجئت بأن الباب يقودها إلى "بدروم" الفندق، حيث مكان مغسلة الفندق، وعدد قليل من العاملين/ات.

وأشارت الصحفية إلى أن المكان كان سيء التهوية، ولا يوجد به سوى عدد قليل من العاملين/ات، ما أصابها بالخوف الشديد، فانخرطت في البكاء حتى ساعدها أحد الموجودين بالمكان في الخروج، وعليه قررت الرحيل والتوقّف عن محاولة الدخول للفعّالية التي تم دعوتها إليها.

وأفادت الصحفية أنها تواصلت مع نقيب الصحفيين خالد البلشي، ومع مقررة لجنة المرأة بالنقابة دعاء النجار، للشكوى بشأن ما حدث، ووعدوها بالتواصل مع وزارة السياحة.

وعن هُوية القائمين بالانتهاك، قالت الصحفية في حديثها، إن عددهم 3 أفراد، يرتدي أحدهم زي شرطة، والاثنان الآخران زيًا مدنيًا، مشيرة إلى وجود صحفيين كانوا يحملون كاميرات اضطرهم الأمن للمرور من الباب الخلفي الذي أُجبرت على المرور منه.

- منع الصحفي هاني شمشون من التغطية

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 18 فبراير 2024، واقعة تعرض المصور والصحفي هاني شمشون للمنع من التغطية، من طرف أحد الأشخاص، ذلك يوم السبت 17 فبراير 2023.

يقول الصحفي في شهادته للمرصد، إنه ذهب للتصوير مع عم ربيع المشهور بـ"بائع البرتقال"، لكنه فوجئ بأحد الأشخاص يمنعه من التصوير، بدعوى أنه من نشطاء السوشيال ميديا وليس هناك ما يبرر وجوده بالمنطقة.

يفيد الصحفي أن هذا الشخص لم يكن يعرف هويته الصحفية، ويضيف أنه إثر ذلك اتصل بالشرطة، التي حضرت ومكنته من استئناف عمله.

- منع صحفي من التغطية بالشرقية

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، يوم الاثنين 26 فبراير 2024، واقعة منع من التغطية، بحق مراسل إحدى المؤسسات الصحفية القومية في نسختها الإلكترونية، في أثناء تغطيته لمباراة الحسينية وأبو كبير، بمركز شباب الحسينية، بالشرقية، في دوري الدرجة الرابعة، وذلك يوم الجمعة 23 فبراير 2024.

في شهادته للمرصد، يقول الصحفي الذي رفض ذكر اسمه، إنه دخل مكان المباراة بعد أن استأذن المسؤولين في المكان، أجرى البث والتقط صور اللعيبة وقت حضورهم أرض الملعب، عندها سأله مسؤول أمني كبير "أنت بتصور ليه.. اطلع بره"، دون إبداء أية أسباب، عندها طلب منه أحد الأشخاص بالمكان الخروج، وهو ما استجاب له الصحفي.

يقول الصحفي إنه لم يتواصل بعد مع نِقابة الصحفيين؛ كونه صحفي غير نقابي.

- الاعتداء على المصور بصحيفة تليجراف مصر أحمد النحيتي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر الاستناد إلى عدة مصادر، الاثنين 26 فبراير 2024، واقعة تعرض المصور الصحفي بصحيفة تليجراف، أحمد النحيتي، للاعتداء بالضرب، من جانب أحد أفراد الشركة المنظمة لحفل زفاف شقيقة أحد لاعبي كرة القدم، والمقام بفندق كمبنسكي النيل، ما تسبب في إصابات بالغة للصحفي، مع اشتباه في وجود كسور أسفل العين.

وفقًا لشهادة رئيس تحرير تليجراف مصر، المنشورة على فيس بوك، حرر "النحيتي" محضرًا برَقْم 126 أحوال، داخل نقطة السياحة بالفندق، وفيه اتهم الشركة المنظمة للحفل، وأحد أعضائها بالضرب وإحداث إصابته. بعدها توجه الصحفي إلى أقرب مستشفى؛ للكشف الطبي والتحقق من وجود كسور، وعمل غرز تجميلية أسفل العين.

لاحقًا قرر الصحفي التصالح مع الشركة المنظمة، التي اعتدى أحد أفرادها عليه. فيما حرصت نِقابة الصحفيين، ممثلة في رئيس لجنة الحريات بالنقابة، الكاتب الصحفي محمود كامل، على التواصل مع الصحفي؛ إذ سارع بالحضور فور علمه بالواقعة، كما حضر مع الصحفي المستشار القانوني لنقابة الصحفيين.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

- فصل الصحفي بجريدة صدى البلد نور الدين عبد الحميد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، الخميس 8 فبراير 2024، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفي والمونتير بجريدة صدى البلد نور الدين عبد الحميد.

يقول "عبد الحميد" في شهادته للمرصد، "أبلغوني بوجود قرار من الإدارة بفصل كل من تعدّى عمره 60 عامًا، وحجزوا مرتب شهر يناير 2024؛ لإجباري على الاستقالة، وهو ما اضطررت لقبوله"، مشيرًا إلى أنه بدأ العمل مع صدى البلد في عام 2014، وأنه لم يحصل على مكافأة نهاية الخدمة".

- حجب الحقوق المالية لرئيس اللجنة النقابية بـ"الوفد"

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، يوم الإثنين 12 فبراير 2024، واقعة حجب حقوق مالية بحق الصحفي بجريدة الوفد، ورئيس اللجنة النقابية بها الدكتور محمد عادل.

يقول الصحفي في شهادته للمرصد، إنه فوجئ بحجب نصف راتبه لشهر يناير 2024، كجزء من الممارسات التي وصفها بـ"التعسفية" التي تمُارسها الإدارة بحق الصحفيين الذين يلعبون دورًا نقابيًا في دعم زملائهم.

وأضاف: أن "خصم نصف الراتب الشهري، هو استمرار لممارسات تعسفية بحقي، جرّاء نشاطي في اللجنة النقابية بجريدة الوفد، سبقها انتهاكات أخرى وقعت بحقي، منها سحب المصدر الصحفي، وتقدّم عددٌ من الصحفيين المحسوبين على إدارة صحيفة الوفد، بشكاوى "كيدية" ضدي، وهو ما تم مكافأتهم عليه بالتمديد لهم في الوفد، رغم بلوغهم سن المعاش".

جدير بالذكر أن هناك أزمة مستمرّة بين إدارة صحيفة الوفد والصحفيين/ات بالمؤسسة؛ بسبب عدم التزام الصحيفة بتطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي ينادي به الزملاء/الزميلات لأكثر من 18 شهرًا، كان آخر فصولها مطالبة الصحفيين/ات والإداريين/ات بالجريدة بإقالة رئيس مجلس إدارة الصحيفة الدكتور أيمن محسب؛ بسبب ما وصفوه بـ"سوء إدارته للجريدة"، منذ أن صدر قرار تعيينه من رئيس الحزب.

- فصل مي الغندور الصحفية بالبوابة نيوز

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، الثلاثاء 27 فبراير 2024، واقعة الفصل التعسفي بحق المراسلة الصحفية بالبوابة نيوز مي الغندور، في 28 يناير 2024، بعد ما يقرب من 14 عامًا قضتها في الجريدة، إذ التحقت للعمل بها في أبريل 2014.

في شهادتها للمرصد، قالت "الغندور" إنه تم إبلاغها عن طريق موظف إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة، بفصلها من العمل، دون إبداء أسباب أو الكشف عن الخلفيات والدوافع، وعلى إثر ذلك توجهت الصحفية إلى قسم الشرطة لتحرير محضر إثبات حالة، وكذلك تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل.

العدالة الجنائية:

- تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 13 فبراير 2024، عبر تقنية الفيديو (كونفرانس)، تجديد حبس الصحفي بالجزيرة مصطفى الخطيب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

مثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين داخل سجن بدر (1) دون تفرقة، فيمَا أكد الدفاع بطلان انعقاد الجَلسة؛ نظرا لتجاوز الصحفي الحد الأقصى للحبس الاحتياطي، المنصوص عليه في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، والمحدد بستة أشهر في الجنح، وثمانية عشر شهرًا في الجنايات، وعامين إذا كانت العقوبة السجن المؤبد أو الإعدام.

شهدت الجَلسة وقوع انتهاكات بحق الصحفي، حيث نُظرت قرارات تجديد حبس الصحفي بشكل جماعي من خلال تقنية الفيديو كونفرانس (دون حضوره)، كما تم تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية التي وضعت حدًا أقصى للحبس الاحتياطي، كذلك عدم تمكين الصحفي من الحديث مع المحكمة التي أغلقت دائرة الصوت عنه.

كما شهدت الجلسة حدوث مضايقات بحق الدفاع؛ فقد استمر انعقاد جلسات تجديد الحبس داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز، وأمام محكمة استثنائية وهي محكمة الإرهاب، التي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعين كيلو متر، كذلك طالت مدة الانتظار قبل بَدْء الجلسات، مع عدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين جميعًا دفعة واحدة؛ ما تسبب في ازدحام غرفة المداولة، مع عدم تمكين كل محامٍ من الحديث مع المتهم الخاص به بصورة جيدة.

- تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقدة في 25 فبراير 2024، عبر تقنية الفيديو "كونفرانس"، تجديد حبس الصحفي بموقع شبابيك مدحت رمضان، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

مثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين داخل سجن بدر (1) دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز، فيمَا طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي لكونه محتجزًا دون سند من قانون، بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، ودفع بسقوط أمر حبسه وبطلان انعقاد الجَلسة.

شهدت الجَلسة وقوع انتهاكات بحق الصحفي، حيث نُظرت قرارات تجديد حبس الصحفي بشكل جماعي من خلال تقنية الفيديو كونفرانس، كما تم تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية التي وضعت حدا أقصى للحبس الاحتياطي، كذلك عدم تمكين الصحفي من الحديث مع المحكمة التي أغلقت دائرة الصوت عن الصحفي.

كما شهدت الجِلسة حدوث مضايقات بحق الدفاع؛ فقد استمر انعقاد جلسات تجديد الحبس داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز، وأمام محكمة استثنائية وهي محكمة الإرهاب، التي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعين كيلو متر، كذلك طالت مدة الانتظار قبل بَدْء الجلسات، مع عدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين جميعا دفعة واحدة؛ ما تسبب في ازدحام غرفة المداولة، مع عدم تمكين كل محامٍ من الحديث مع المتهم الخاص به بصورة جيدة.

- تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقدة في 12 فبراير 2024، عبر تقنية الفيديو "كونفرانس"، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

مثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين داخل سجن العاشر (6) دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز بصرف النظر عن رقم القضية، فيمَا بدا الصحفي في حالة إعياء. فيمَا طالب الدفاع بإخلاء سبيله بالضمان الذي تراه المحكمة، وبأي تدابير احترازية طبقا لنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية، مع الإشارة إلى كبر سن المتهم، الذي يعاني من حالة صحية سيئة، ولديه بنات في حاجة إليه، إضافة إلى أنه صحفي معروف، وليس لديه أية صلة بالقضية المذكورة، ولم يقم بنشر أي أخبار كاذبة، أو أي منشورات من شأنها التأثير على الأمن والسلم العام.

طلب الدفاع التواصل مع المتهم فرفضت المحكمة ولكن كرر الدفاع أنه طلبه بهدف الاطمئنان على الحالة الصحية له، فوجهت المحكمة السؤال للمتهم إذا كان يحتاج علاج فأجاب الصحفي بالنفي، ولكنه طلب الحديث للمحكمة ولكن ردت المحكمة بأن ذلك غير ممكن الآن وأن عليه الانتظار لآخر الجلسة.

وطلب رئيس المحكمة من السكرتير إحضار ملف محمد سعد خطاب (والذي لم يكن أمامه من البداية في الجلسة، ولا توجد أمامه ملفات المتهمين الآخرين أيضا)، وفي آخر الجلسة خرجت المحكمة على المنصة لعقد قضية موضوعية، ولم تحضر أي من المتهمين على الشاشة للحديث (لم تدعو المحامين للدخول للمداولة مرة أخرى).

فيما شهدت الجَلسة وقوع انتهاكات بحق الصحفي، منها: عدم تمكينه من الحضور للجلسة، وتجديد الحبس عن بعد، وعدم تمكين الصحفي من الانفراد بدفاعه، وعدم تمكينه من إبداء أقواله في الجلسة، مع عدم وجود أوراق القضية أمام المحكمة في أثناء انعقاد الجَلسة.

وأيضًا شهدت الجلسة حدوث مضايقات بحق الدفاع؛ منها بعد مسافة المحكمة عن مركز اختصاصها (القاهرة) بحوالي 70 كيلو متر، وعدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعا دفعة واحدة؛ ما تسبب فى عدم تمكن المحامي من معرفة دور القضية الخاصة به، وعدم تمكين كل محامٍ من الحديث عن المتهم الخاص به بصورة جيدة.

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر فبراير 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

بالنظر إلى الانتهاكات التي شهدها شهر فبراير 2024، من زاوية الجنس، يكشف لنا أن 8 انتهاكات من أصل 10 شهدها الشهر وقعت بحق صحفيين ذكور، في حين وقع 2 انتهاك بحق صحفيات، فيمَا لم يشهد الشهر وقوع انتهاكات جماعية حسبما رصدنا.

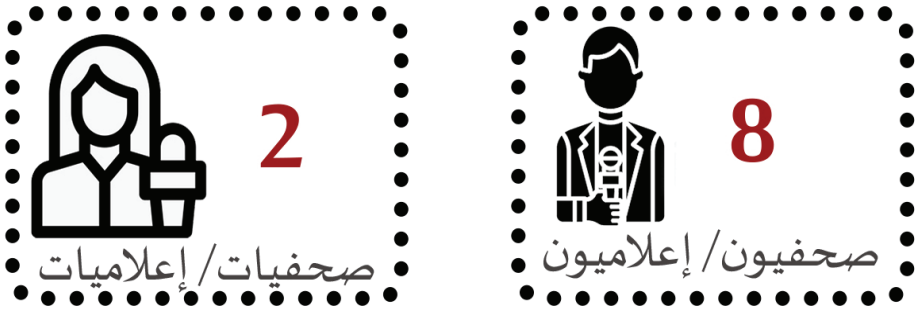

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

تصنيف الانتهاكات التي شهدها شهر فبراير 2024، من زاوية توزيعها الجغرافي، يكشف لنا أن محافظتي القاهرة والجيزة شهدتا بالتساوي النسبة الأعلى من الانتهاكات، بواقع 4 انتهاكات لكل منهما، فيمَا جاءت محافظة الشرقية في المركز الثالث إذ شهدت وقوع 2 انتهاك.

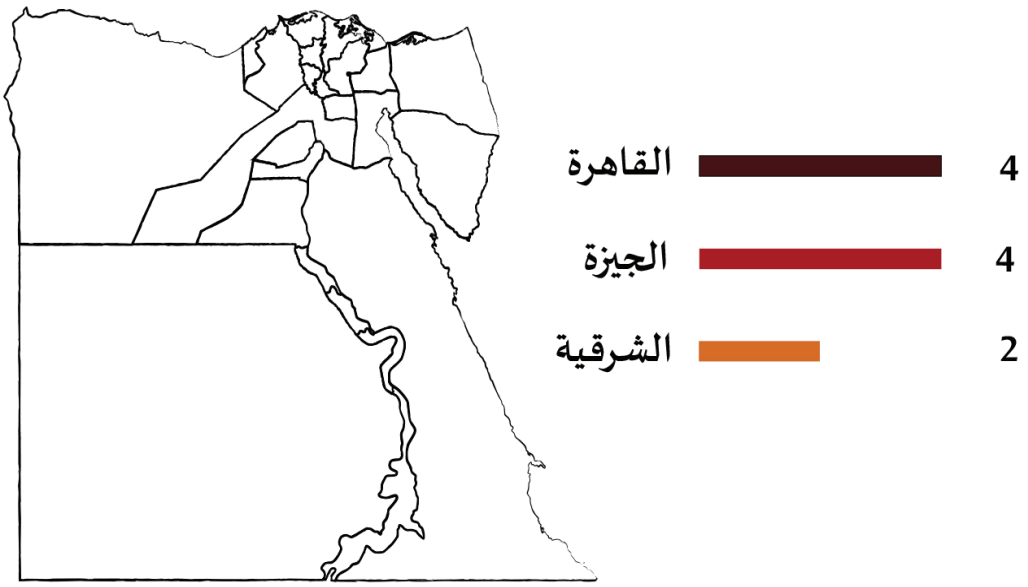

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

مقاربة الانتهاكات من حيث توزيعها الزمني يخبرنا أن الأسبوع الرابع من الشهر كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات، إذ شهد وقوع 5 انتهاكات من جملة 10 انتهاكات شهدها الشهر، ما يعني أن 50% من انتهاكات فبراير وقعت خلال الأسبوع الأخير منه، يليه في الترتيب الأسبوع الثاني الذي شهد وقوع 4 انتهاكات، وفي المرتبة الأخيرة يأتي الأسبوع الثالث الذي شهد وقوع انتهاك وحيد، فيمَا لم يشهد الأسبوع الأول من الشهر، فيمَا رصدنا، وقوع أية انتهاكات.

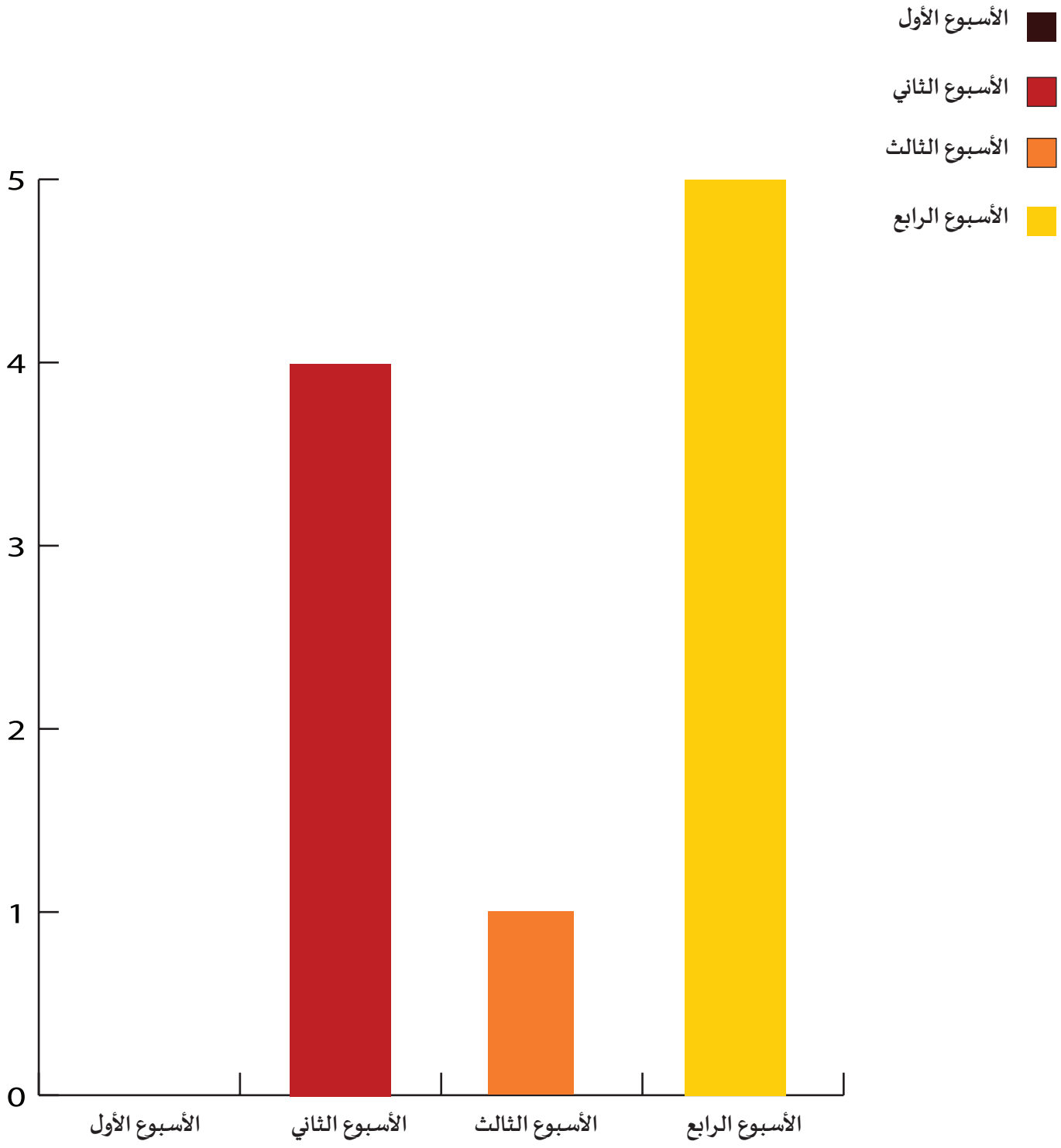

4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

إذا نظرنا للانتهاكات التي وقعت خلال شهر فبراير 2024، من زاوية نوع الانتهاك نفسه، نجدها توزعت كالتالي: 3 انتهاكات كانت تجديد حبس على ذمة التحقيقات، 3 انتهاكات أخرى كانت منع من التغطية الإعلامية، 2 انتهاك فصل تعسفي، انتهاك وحيد تعرض للضرب، وانتهاك آخر حجب حقوق مالية.

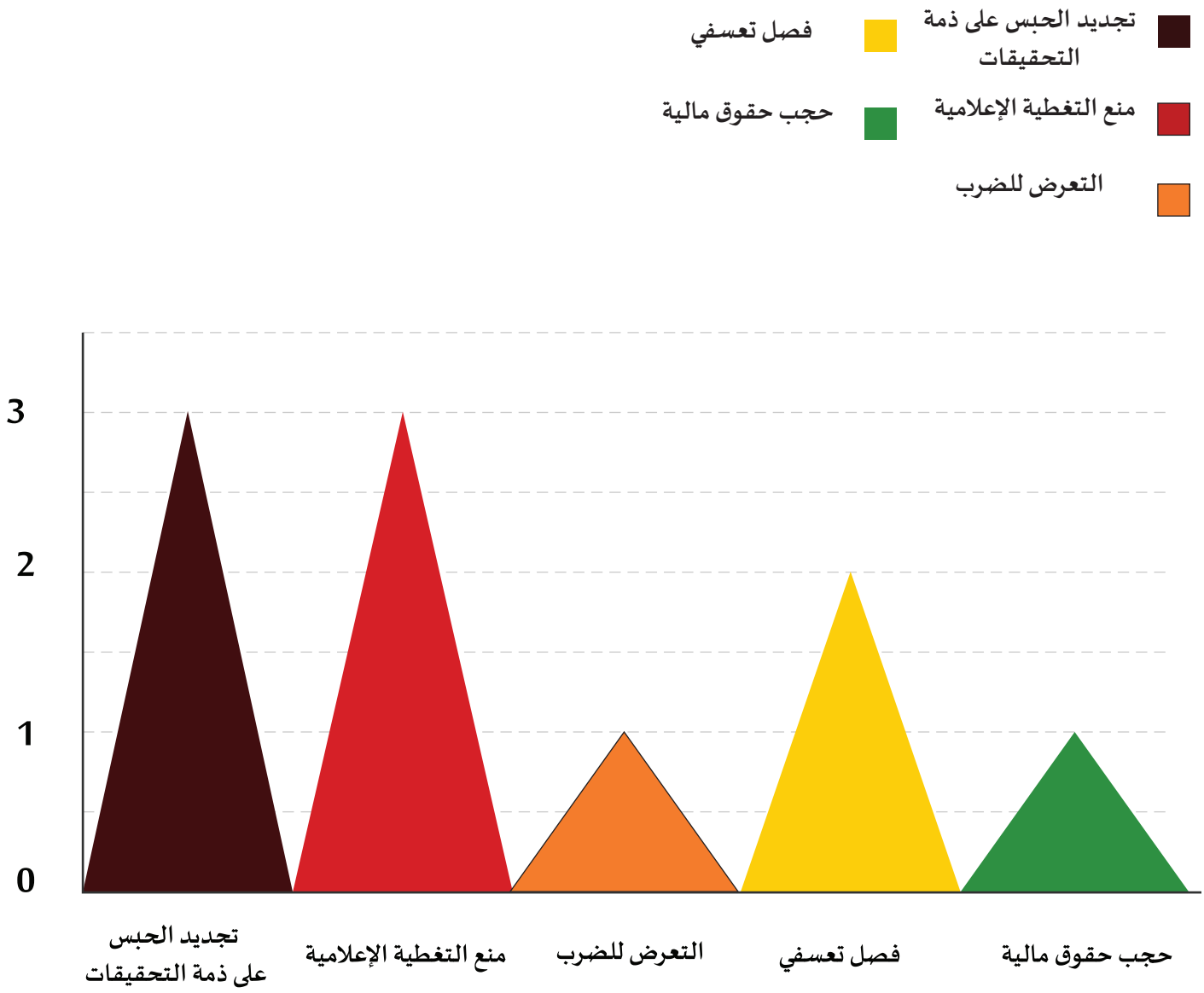

5. نوع التوثيق:

من حيث نوع التوثيق للانتهاكات التي جرى رصدها خلال شهر فبراير 2024 نجد أن كل الانتهاكات المرصودة وثقت بطريقة مباشرة، بينما لم يتم توثيق أية انتهاكات بطريقة غير مباشرة.

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

تصنيف الانتهاكات التي شهدها شهر فبراير 2024، من حيث توزيعها وفقا لتخصص ضحاياها، يكشف أن: فئات (محرر، مراسل، مصور) وقع بحق كل فئة منها 2 انتهاك، أما فئات (مونتير، كاتب، مترجم، اختصاصي SEO) فقد وقع بحق كل فئة منها انتهاك وحيد.

7. توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الحق المهدر:

توزيع الانتهاكات الـ 10 التي شهدها شهر فبراير، من حيث جهة عمل الشخص القائم بالاعتداء، يخبرنا أن مؤسسات صحفية ارتكبت 3 انتهاكات بحق صحفيين/ات، يأتي بعدها من حيث الترتيب (جهات أمنية - جهات قضائية - أمن مدني أو حراسات خاصة) بواقع 2 انتهاك لكل فئة من الفئات الثلاث، في ذيل الترتيب تأتي الانتهاكات التي ارتكبها "مدنيون" ليس لهم صفة وظيفية تمنحهم قدرة أكبر على ارتكاب انتهاكات، بواقع انتهاك وحيد لهذه الفئة.

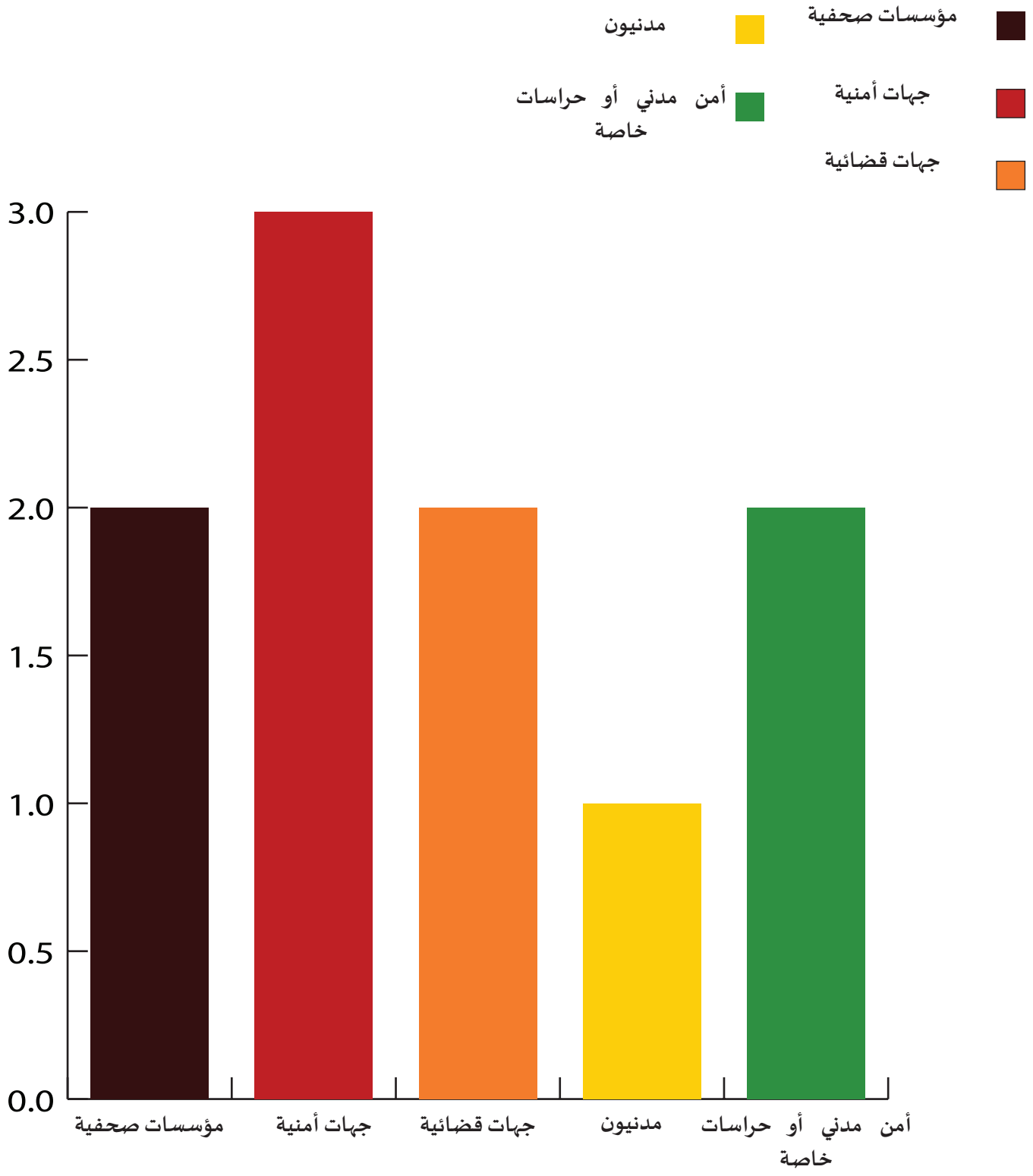

8. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

تصنيف الانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها، خلال شهر فبراير 2024، من زاوية نوع الحق الذي تهدره، يخبرنا أن لدينا 10 انتهاكات جاءت كالتالي (4 حالات انتهكت الحق في حرية الصِّحافة والإعلام، 3 حالات انتهكت الحق في العدالة الجنائية، 3 حالات انتهكت الحق في العدالة الاقتصادية والاجتماعية).

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

شهد شهر فبراير وقوع 10 انتهاكات، 3 منها جاءت من جهات قضائية؛ كونها تجديد حبس على ذمة تحقيقات في قضايا نشر، 3 انتهاكات أخرى كانت منع صحفيين/ات من مزاولة عملهم/ن وتغطية أحداث، ارتكب إحداها مسئول أمني كبير، والثانية ارتكبها موظف لشركة خاصة لتنظيم المناسبات، والأخير ارتكبه شخص مدني ليس ذا صفة وظيفية، 3 انتهاكات أيضا ارتكبتها مؤسسات صحفية؛ حالتي فصل تعسفي، وحالة حجب حقوق مالية. بقي حالة انتهاك كانت اعتداء بالضرب.

هذا يعني أن الانتهاكات التي وقعت خلال شهر فبراير؛ إما كان غرضها منع صحفيين/ات من مزاولة عملهم/ن، عبر حبسهم على ذمة قضايا نشر، أو منعهم/ن من التغطية، أو كان غرضها حرمانهم/ن من حقوقهم/ن المالية. وهو ما يسلط الضوء على البيئة غير المواتية التي يعمل بها الصحفيين/ات في مصر.

خلص التقرير إلى عدد من التوصيات، هي:

بفيمَا يتعلق بحبس الصحفيين/ات على ذمة التحقيقات في قضايا نشر، وفي كثير من الأحيان تكون مدد الحبس تتجاوز بكثير ما ينص عليه قانون الإجراءات الجنائية، يجب وبصورة ملحة العمل على إنهاء مِلَفّ الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، مع إطلاق سراح الصحفيين/ات المحبوسين/ات. وكذلك التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

فيمَا يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها مؤسسات صحفية بحق صحفييها؛ يستلزم أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات. وعلى المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاءً للعاملين/ات لديها، وألا تستسهل قرارات الفصل والخصم وتحميل الصحفيين/ات دفع أقساطهم/ن التأمينية، كما يستلزم أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب/ة العمل.

فيمَا يتعلق بالمضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات خلال تواجدهم/ن الميداني، سواء من جانب مسئولين، أو من جانب مدنيين، يجب أن تكون هناك جهود مستمرة وحملات، هدفها نشر قيمة حرية الصِحافة والإعلام بين الناس، وأن تسهم في تسليط الضوء على الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الصِحافة والإعلام الحر، في كشف الحقيقة للمجتمع، وفي ترشيد سياسات صناع القرار.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الانتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org